

دور حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة

وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية

الأستاذ الدكتور: بوحنية قوي

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الأستاذ: بوطيب بن ناصر

عضو هيئة تدريس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملخص :

تلعب حركات المجتمع المدني دوراً مهماً في تقوية مؤسسات الدولة، نظراً للدور الفاعل الذي تقوم به نتاج شراكتها في إدارة دواليب الحكم عن طريق الشراكة في المؤسسات المركزية - البرلمان - والدور الذي تلعبه في عملية سن القوانين والتشريعات، وممارسة نوع من الرقابة على الحكومي، كما لها الدور في مؤسسات الدولة على المستويات المحلية فالنهوض بالتنمية المحلية هو رهين الشراكة الفعالة بين الإدارة المحلية وحركات المجتمع المدني .

المقدمة :

يلقى مصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث رواجاً أكاديمياً و علمياً على جميع الأصعدة وصلت إلى درجة أخذ البعض يتحدث فيها عن إقامة مجتمع مدني على مستوى إقليمي أو قاري، أو دولي، وقد لقيت فكرة المجتمع المدني قبولا وانتشرت في الدول النامية، كما في باقي دول العالم في سياق مناقشة الخبرات الديمقراطية التي تطرحها الأزمات السياسية التي تشهدها الدول في ظل الأنظمة السلطوية.

وقد تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني في هذا العصر، وترسخ دورها حتى أصبحت سمة الأنظمة السياسية في الدول الحديثة، وصارت قوة الدولة، تقاس بمدى تزايد حركات المجتمع المدني كون هذه الحركات تسعى إلى سد الفراغ الذي تعجز الدولة عليه، ذلك أن الدولة لا تستطيع الوفاء بكافة متطلبات جميع الفئات الاجتماعية، والجمعيات هي من يناط بها هذا الدور ، من هنا يتعاضد دور حركات المجتمع المدني لأنها مؤسسات لا تهدف إلى تحقيق الربح أو الوصول إلى السلطة، والدول المتقدمة تسعى دعم مؤسسات المجتمع المدني بغية تقوية مؤسسات الدولة فإلى أي مدى تساهم حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة، وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية ؟

ستتم الإجابة عن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية وفقاً للمحاور التالية :

المحور الأول : المجتمع المدني مقارنة مفاهيمية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين بروزت العديد من المصطلحات إلى الساحة، كالمجتمع المدني، كحقول معرفية خصبة وحظيت بقدر كبير من

الأهمية لدى الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وبالنظر الى ما تواجهه الدول النامية من تحديات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فرض ضرورة ايجاد أرضيات تحاول من خلالها تحقيق مطالب أفرادها للوصول الى تنمية شاملة على جميع الأصعدة، ونحقيق العملية التنموية هو رهين التفاعل الجاد بين حركات المجتمع المدني.

ولعل هذا الدور المناط بحركات المجتمع المدني في بناء صرح دول قوية يفرض علينا أولاً محاولة ضبط مفاهيم خاصة لتحديد المقصود بالمجتمع المدني. فرغم الشيوع الواسع لمصطلح حركات المجتمع المدني في الأدبيات الغربية والعربية، إلا أنه هناك حالة عدم اجماع في تحديد مفهوم دقيق للمجتمع المدني، فهناك من المفكرين من يرى ضرورة فصل المجتمع المدني على المجتمع السياسي، لأن المجتمع السياسي يضم جميع المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية و المحلية في الدولة. بينما المجتمع المدني يشمل الفواعل غير الرسمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في المجتمع باستقلالية الدولة^١.

وفي الغرب عرفه ستيفن دي لو Steven DELUE المجتمع المدني بأنه " أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالباً ما يطلق عليها مجموعات تطوعية، أو مؤسسات ثانوية. هذه التنظيمات توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة، تشير الى حيز مستقل يتوفر للأفراد حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة نتیجها تجمعات متنوعة يستطيع الافراد الانضمام اليها، وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه يعمل كعازل (buffer) ضد الحكومة المركزية، و بدوره هذا يشجع على وجود مناخ جماعات مختلفة تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات الحكومة"

أما بالنسبة لهيغل يحتل المجتمع المدني عنده مكانة وسطا بين الأسرة والدولة، و هو يعني عنده مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، و تضمن تعاونهم، و اعتماد بعضهم على البعض الآخر لكن ذلك لا يعني أنه كيان مستقل تماماً عن الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون الا مصلحتهم الخاصة ويسعون الى تحقيق حاجاتهم المادية، وهو ما يستدعي المراقبة الدائمة من قبل الدولة لضبط جموح المجتمع المدني^٢.

ويعرفه لاري دياموند (Larry DIAMOND) على أنه: "حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الادارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز

الدولة وتخضع هذا المجتمع الى نظام قانوني أو مجموعة من القوانين و الالتزامات المشتركة"

ويختلف المجتمع المدني عن المجتمع العام بحسب لاري دياموند في كونه يمثل مواطنين يعملون معا في اطار حيز عام للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، كما يتبادلون المعلومات ويهدفون الى غايات مشتركة، وذلك بتقديم مطالبهم الى أجهزة الدولة، والحرص على موظفي هذا الجهاز^٣.

أما المفكر الايطالي أنطونيو غرامشي فيرى أن المجتمع المدني في كليته، النقابات والمدارس والكنيسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، و هونقيض المجتمع السياسي ولكنه وثيق الصلة بالدولة، والعمل في اطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في اطار الدولة، واهتم المفكر غرامشي في نظيره للمجتمع المدني على الجوانب غير الاقتصادية فيه^٤.

أما في الفكر العربي، يقدم لنا الأستاذ المغربي محمد عابد الجابري، تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، حيث اعتبره " المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى عى الاقل، انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، أي البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات^٥.

أما الأستاذ فهمي هويدي فيعرف المجتمع المدني بأنه " ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه المؤسسات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والأندية وجماعات المصالح، وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي الى تخليق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفرداها باحتكار مختلف العمل العام^٦.

وعرفه البنك الدولي بانه " مجموعة من المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، والتي تعمل لتحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و ذلك في اطار الالتزام بقييم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والادارة السليمة للخلافات والنزاعات^٧.

ومن خلال استقراء التعريفات التي أوردناها لمفهوم المجتمع المدني على سبيل المثال لا الحصر- نستخلص أن المجتمع المدني يتضمن:

- الأحزاب السياسية

- المؤسسات الانتاجية والطبقات الاجتماعية
- المؤسسات التعليمية والدينية
- الاتحادات المهنية والنقابات العمالية
- النوادي الثقافية والاجتماعية.

والنتيجة الثانية التي نصل اليها من خلال القراءة الدقيقة لهذه التعريفات تتضح أهم المقومات والأركان الأساسية التي تشتمل عليها مفهوم المجتمع المدني:

أ- المجتمع المدني رابطة طوعية تتكون نتيجة الارادة الحرة واختياريا.

ب- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في مجالات متعددةن كالمؤسسات الانتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات والتكتلات المهنية والنقابات العمالية.

ت- القبول بالتعدد والاختلاف وضرورة التقيد بالغير في ادارة الخلافات داخل تنظيمات المجتمع المدني، و يجب ادارتها بالطرق السلمية وقيم التسامح.

ث- تنظيمات المجتمع المدني تعمل باستقلالية عن أجهزة الدولة، وبقدر هذا الاستقلال تكون أقرب الى طموح و مطالب المواطنين.

و خلاصة القول أن حركات المجتمع المدني، بجميع فواعلها سواء أكانت أحزابا أو جمعيات أونقابات وتنظيمات مهنية أو تعليمية أودينية أو عمالية، فهي حركات تهدف الى خدمة الفئة المشكلة لها.

المحور الثاني: المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة مركزيا- البرلمان - .

أصبحت حركات المجتمع المدني تحظى باهتمام بالغ الأهمية من قبل الباحثين في مختلف الدراسات الاجتماعية، وأضحى وجود حركات المجتمع المدني سمة من سمات قوة الدولة المركزية هذا ما جعل اغلب الدول تسعى إلى إشراك مختلف فواعل المجتمع المدني، في المجالس المنتخبة مركزيا - البرلمان - بغية تقوية الرابط بين مختلف القواعد الشعبية وصانع القرار، لان قوة الدولة رهينة التوافق والاتحاد مع مختلف الطبقات الاجتماعية وجعل العلاقات بين البرلمان والمجتمع أكثر مرونة وأكثر استجابة، وذلك لتكريس معالم الديمقراطية التشاركية. وهذا المعطى فرضته بيئة القانون الإداري والدستوري الجديدة المعالجة لواقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات النامية، خاصة في ظل التخلف

الواضح للبرلمان والبيئات السياسية والاقتصادية والثقافية في دول العالم الثالث.^١

فإرساء معالم الديمقراطية التشاركية في البرلمان تتضح من خلال فتح قنوات الاتصال المختلفة مع القواعد الشعبية وحركات المجتمع المدني، تتموقع بين السلطة الحاكمة وجماهير الشعب، والبرلمان باعتباره حلقة الوصل بين السلطة التنفيذية والرأي العام فهو الفضاء الذي تتنافس فيه مختلف الأفكار بغية بلورة جملة التشريعات التي تحكم وتنظم صيرورة الحياة السياسية والقانونية والاجتماعية، وبقدر المشاركة والواسعة لفواعل المجتمع المدني تزيد الحكامة وتقوى مؤسسات الدولة وتزيد هيبتها، خصوصا إذا كانت التشريعات الصادرة عن البرلمان توافق الاتجاهات السائدة لدى الرأي العام، فمشاركة الجمعيات المختلفة في أعمال البرلمان التشريعية تزيد من مصداقية وجودة التشريعات وقبولها لدى مختلف الفئات الاجتماعية، كون حركات المجتمع المدني وأثناء حضورها جلسات البرلمان، تسعى كل جمعية منها إلى جعل التشريعات والقوانين التي تتم مناقشتها هي تلك التي تخدم مصالحها وتخدم مصالح الرأي العام، هذا ما جعل اغلب الدول أثناء الدورات البرلمانية و خاصة في مناقشة القوانين وإعداد الميزانيات تسمح لعدد واسع من حركات المجتمع المدني بالمشاركة في أعمال البرلمان.

فالبرلمان النيوزيلندي يوجه دعوة مفتوحة لتلقي جملة الملاحظات من جميع الجهات المعنية أفرادا كانوا أو منظمات أو من خلال مختلف وسائل الإعلام، كما أن البرلمان التركي يعمل على توجيه الدعوات المباشرة إلى هيئات المجتمع المدني المعنية بموضوع التشريع الذي يعتزم البرلمان مناقشته.

أما برلمان سلوفينيا وروسيا البيضاء ، وحرصا منها على التواصل المدني-البرلماني فإنها تملك مكاتب اتصال بالمنظمات غير الحكومية ومجالس استشارية مكونة من ممثلين للمجتمع المدني وخبراء.^٢ أما في دولنا العربية فنجد النموذج اللبناني الذي أسس منذ ١٩٩٩ منتدى الحوار البرلماني، وهو منظمة غير حكومية تهدف إلى نقل آراء واقتراحات المجتمع المدني إلى البرلمان، وضمان توفير المعلومات للبرلماني حول برنامج المنظمات غير الحكومية، وتنظيم أنشطة متبادلة بين البرلمان ولجانته وحركات المجتمع المدني .

أما في التجربة الفرنسية وان كانت النصوص القانونية لا تخول حركات

المجتمع المدني قدرة التدخل في العملية التشريعية، إلا أن نواب البرلمان في فرنسا غالباً ما يسعون إلى معرفة توجهات وأراء مختلف حركات المجتمع المدني حول مشروع أي قانون وإعداد الميزانية .

هذا في ما يتعلق بمساهمة حركات المجتمع المدني في العملية التشريعية التي تتم تحت قبة البرلمان.^{١٠}

أما الدور الثاني والذي لا يقل أهمية عن المشاركة في العملية التشريعية ، وهو الدور الرقابي الفعال الذي تمارسه حركات المجتمع المدني والمتمثل في الرقابة والنقد الذي تمارسه مختلف جهات المجتمع المدني من أجل تقويم عمل الحكومة والبرلمان، فدخل حركات المجتمع المدني إلى البرلمان ومشاركتها في عمليات التشريع وعمليات إعداد الميزانيات، وإقرار البرامج الحكومية يقلص من الهوة بين المتطلبات الاجتماعية المتزايدة وعجز الحكومة عن الوفاء بمختلف هذه المتطلبات، ويساعد على تكييف البرامج الحكومية، و يخلق نوعاً من التوازن أثناء عمليات إعداد الميزانيات لأن حركات المجتمع المدني - كل حسب مجال تخصصها - تسعى إلى تحقيق جملة الأهداف الخاصة التي سطرته كل منظمة لنفسها هذا على المستوى السياسي.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن حركات المجتمع المدني تمارس رقابة غاية في الأهمية على البرلمان، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في إنجاز مختلف البرامج الحكومية، بما يخدم الصالح العام خاصة ونحن نعلم أن حركات المجتمع المدني لا تهدف إلى تحقيق الربح أو الوصول إلى السلطة بل تهدف إلى تحقيق مصالح ومتطلبات منتسبيها.

وبعد المصادقة على البرامج الحكومية، فالرقابة التي يمارسها أعضاء البرلمان على أعمال الحكومة و التي هي من صميم صلاحيات الغرف البرلمانية، فالأحزاب السياسية ووفقاً لما تخوله لهم النصوص الدستورية، من الحق في ممارسة مختلف أنواع الرقابة سواء كانت مرتبة للمسؤولية السياسية أو غير مرتبة لها، من استجواب وطرح لأسئلة شفوية أو كتابية، واقتراح موضوع عام للنقاش، وسحب الثقة، وفي مقابل ذلك لحركات المجتمع المدني دوراً لا يقل أهمية عن الدور المنوط بنواب البرلمان، فالجمعيات بإمكانها ممارسة نوع من الرقابة غير مباشرة على البرامج الحكومية من خلال التواصل المباشر مع نواب البرلمان، وما تقدمه لهم من معلومات لصانع القرار إذ لديها إمكانيات كبيرة في الوصول إلى المعلومات المؤكدة التي تستقيها من كافة الفئات الاجتماعية، وهذا ما يساعد السلطتين التنفيذية والتشريعية لتجاوز كل ما هو سيئ إلى ما هو إيجابي.

كما أن حركات المجتمع المدني لها الدور الفاعل على المستوى البرلماني في تقرير مبادئ الرقابة والمحاسبة والمساءلة وتعزيزا وحماية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية،^{١١} والملاحظ أن جل الدول والأنظمة الديمقراطية نجدها منفتحة على حركات المجتمع المدني حيث يسمح لها بحضور مختلف الجلسات البرلمانية.

أما في الدول النامية فإن الأنظمة في الغالب ما تنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها أدوات للسيطرة على المجتمعات، كما أنها تنظر إلى نشاطها بعين الريبة، فمن الواجب على الدول العربية خاصة بد هبوب رياح الربيع العربي وما صاحبه من حراك اجتماعي أفضى إلى الانفتاح السياسي، فإنه من الواجب على السلطات الانتقالية أن لا تقع في الأخطاء عينها التي وقعت فيها النظم السابقة، والعمل على إرساء معالم الديمقراطية التشاركية، و ذلك بفتح مؤسسات الدولة أمام مختلف أطراف وفصائل وحركات المجتمع المدني، فعلى البرلمانات العربية أن تكون أكثر انفتاحا وشراكة مع المجتمع المدني و ذلك من خلال إشراكها في العمليات التشريعية والقيام بالوظيفة الرقابية، ففتح جلسات داخل الغرف البرلمانية، وإتاحة الفرصة للنواب للاستماع إلى آراء المواطنين وتلقي طلباتهم والاستماع إلى مشاغلهم بخصوص قضايا السياسة العامة والعمليات التشريعية، يعد استثمار ناجح باعتباره يسهم في رفع أداء البرلمان وجودة العمل التشريعي.^{١٢}

كما انه يسهم في عقلنة القرارات السياسية والإدارية على حد سواء، نظرا لما يقدمهم زخم معلوماتي هائل يمكن صانع القرار من تفادي الانزلاقات والاختلالات التي عانت منها الشعوب العربية سابقا، نظرا لغياب الرؤية الواقعية العقلانية أثناء صياغة التشريعات السياسية والإدارية.^{١٣}

وانفتاح البرلمان على حركات المجتمع المدني يساعد في تنمية وعي المواطن العربي ورغبته في عملية التطوير والبناء، ويساعد في تحقيق التكامل بين مختلف السلطات وعلى اختلاف وظائفها، وعندما يصل وعي المواطن إلى تطلعه لممارسة الدور الرقابي على المؤسسة التشريعية في بلاده، فإن ذلك يعبر عن اهتمام المواطن بدور هذه السلطة في توفير وسائل العيش الكريم له من خلال الاطمئنان لتوفر الخدمات المطلوبة من السلطة التنفيذية فضلا عن إشعار السلطة ذاتها بان هناك من يتابع أدائها وينبها إلى القضايا المهمة.^{١٤}

ومما سلف، فالشراكة الفعالة بين مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان تعد السبيل الأمثل لتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، وقيم المواطنة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومحاربة جميع مظاهر الفساد والاستبداد، وذلك ما يسهم ويعزز عملية التحول الديمقراطي وتوفير الشروط اللازمة لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية.

المحور الثاني: المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة المحلية .

في ظل الخيارات الديمقراطية على المستوى المحلي ظهرت الديمقراطية التشاركية كبراديفم جديد يركز على التدبير المشترك للشأن العام المحلي، الذي يقوم على مشاركة السكان في اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي، وتشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي والتنموي. وعليه فإن المعطى الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية التشاركية التي جاءت لدمقرطة الديمقراطية التمثيلية، وذلك عن طريق إشراك حركات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التنموية على المستويات المحلية، بما يخدم مصالح الجميع وبمساعدة على تكميل مجهودات الحكومة والجماعات المحلية، إذن فالديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية، بغية الوصول إلى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي.

ومنه أصبحت حركات المجتمع المدني عنصرا فاعلا دائم الحضور يعول عليه حاضرا ومستقبلا من اجل المساهمة في قيادة قاطرة التنمية، على المستويات المحلية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي مؤسسات الدولة، وقد أضحت حركات المجتمع المدني قوة اقتراحية فعالة ومنظمة تسهم في تفعيل العملية التنموية، وذلك ما ترجمه التزايد المذهل لعدد الجمعيات في مختلف الأنظمة السياسية، مهما كانت مشاربها الإيديولوجية، وان الأهمية المتزايدة التي تحظى بها مختلف مؤسسات المجتمع المدني تعززت بفعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي اقتضت ضرورة تدخل المجتمع المدني لیسد حالة الفراغ الذي نجم عن عجز الدولة عن تلبية متطلبات مختلف الفئات الاجتماعية نظرا لكثرة الأعباء التي تقع على عاتق الدولة، وهذا القطاع الذي لا يهدف من خلال تكتلاته إلى تحقيق أرباح أو الوصول إلى السلطة فهو الأقدر على سد الفراغ الذي عجزت أمامه السلطات المحلية، ومنه فلحركات المجتمع

المدني الدور الفاعل في العملية التنموية على المستوى المحلي، ولعل الخطوات الأولى التي يساهم من خلالها المجتمع المدني في تطوير أداء المجالس المحلية يتضح من خلال الدور الذي تلعبه في اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية والإقليمية، وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي تقوم بها مع مختلف الفئات الاجتماعية بغية توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الإدارة، كما أن لها دور كبير في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكريسا واحتراما للإرادة الشعبية، لذلك تسعى حركات المجتمع المدني لاتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان النزاهة الانتخابية ولعل من أهم ما تقوم به على المستوى المحلي :

١- التأكد من السير الحسن للعملية الانتخابية وفقا لنصوص والقوانين والإجراءات التي تنظم ذل .

٢- التأكد من احترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.

٣- التأكد من تساوي فرص المرشحين الدعائية وصولا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للمقترعين .

كما تعمل حركات المجتمع المدني على حضور مختلف اللقاءات والتجمعات الانتخابية، ومتابعة كيفية تعامل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة مع مختلف المرشحين والقوى السياسية على المستويات المحلية، ومدى حياديتها^{١٥}

كما تعمل حركات المجتمع المدني على مراقبة عمل الجهات المشرفة على العمليات الانتخابية المحلية ضمانا لعدم انحيازها إلى أي فصيل سياسي ، أو حزبي معين .

وتستمر مشاركة حركات المجتمع المدني في العملية الانتخابية إلى غاية صدور نتائج الانتخابات وإعلان القائمة التي فازت بالانتخابات، والتي لها الحق في تولي إدارة المجالس المحلية، وبعد تشكيل المجالس المحلية تبدأ فصول علاقة جديدة تؤسس إلى شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والإدارة المحلية، وعماد هذه العلاقة الرهان التنموي لان اغلب التجارب المقارنة أكدت أن نجاح الإدارة المحلية في إدارة الشأن المحلي و النهوض بالعملية التنموية هو رهين الشراكة بين المجتمع المدني و الإدارة المحلية، وتتضح معالم هذه الشراكة من خلال استدعاء مسيري الجمعيات وممثلي المواطنين لحضور مداورات المجالس المنتخبة محليا، والمتعلقة

أساسا بالمنفعة العامة، وهذا التدخل من قبل حركات المجتمع المدني يسهل عملية طرح انشغالاتهم و بالتالي اقتراح حلول لها وتقديم الحلول باعتبارهم الأقرب إلى المواطن وتتم ترجمة هذه اللقاءات في وثائق رسمية تدخل ضمن الجداول التنموية، ففتح الأبواب أمام حركات المجتمع لحضور المداولات يقوي أواصر التواصل مع المجالس المحلية، ويعزز النهوض بالعملية التنموية كما أن حركات المجتمع المدني تعمل على تكريس قيم التضامن داخل المجتمعات المحلية وذلك من خلال مكافحة الفقر التهميش، حيث تعمل الجمعيات على إحصاء وجمع حالات المعوزين والفئات الأكثر فقرا، وتقدم القوائم إلى الإدارة المحلية بغية التكفل بهذه الفئات الاجتماعية، كما أن الدور الرقابي الذي تمارسه حركات المجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية يساهم في إرساء معالم الحكامة الجيدة، بحضورها إلى مختلف الاجتماعات والمداولات التي يعقدها المجلس المحلي، وهذا يعد نوعا من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية فحضورها المداولات يعطيها دور الرقيب، وإذا ما رأيت مساسا بالمال العام أو فسادا إداريا أو ماليا، فإن لديها الوسائل المختلفة للضغط على طاقم المجلس المحلي و ذلك عن طريق الرأي و عبر وسائل الإعلام المختلفة. وهذا للتصدي لأهم مشكلة تعاني منها الإدارة المحلية في دولنا العربية ألا وهي تفشي ظاهرة الفساد، حيث باتت الجرائم المتعلقة بالفساد المالي والإداري ترتكب في وضوح النهار وتحت جناح الليل، فحركات المجتمع المدني لها الدور الفاعل في مكافحة ظاهرة الفساد، وتعاملها معها لا يكون على أساس رد الفعل أي وقوع فساد ثم محاسبة المسؤول حين لا يضمن ذلك ولا يغني، فجل حركات المجتمع المدني تسعى إلى التعاطي مع الموضوع بصورة مغايرة، عبر معالجة جميع صور الفساد على مستويات المحلية قبل ميلادها، ودعم التنمية من خلال توفير قيادات إدارية محلية كقوة تتناسب والوظائف المنوطة بها.¹⁷

وما المشاكل التي تعانيها المجالس المحلية في التجارب العربية، إلا خير دليل على فشل السياسات التنموية على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، كون الأنظمة العربية لا تزال تعتمد على دور الحكومة وحده في النهوض بالعملية التنموية على المستوى المحلي أو المركزي، فعدم إشراك حركات المجتمع شراكة فعلية في إدارة الشؤون ينعكس سلبا على أداء الحكومة -الإدارة المحلية- كون الحكومة لوحدها تعجز عن تحقيق متطلبات جميع الفئات الاجتماعية مما يزيد من حالات الاحتقان والفضوى التي عاشتها وتعيشها اغلب الدول العربية قبيل الربيع العربي وبعده، فلا تزال الأنظمة العربية تنظر إلى حركات

المجتمع المدني بعين الريبة لا على أساس الشريك، وهذا ما جعل عجلة التنمية تراوح مكانها لان التشريعات المختلفة التي تحكم نشاط حركات المجتمع المدني تقف عائقا أمام قيام شراكة أساسية بين القطاع الحكومي وقطاع مجتمع المدني ، كما أن النظرة القاصرة لدور المجتمع في الحياة اليومية التي تتعاطى بها الأنظمة العربية ساهمت في زيادة عزله وتحييده عن الحياة السياسية، واستطاعت هذه الأنظمة محاصرة العمل الجمعي وأصبح عملها يكاد يكون مناسبتيا، لا يخرج عن المناسبات الانتخابية أو الاستحقاقات الوطنية هذا من جهة.

ومن جهة فان تبعية حركات المجتمع المدني - الجمعيات - للأحزاب السياسية زاد في عزلتها لان العلاقة بينهما في خندق الزبونية، في إطار من ينتفع ماليا ومن يستفيد سياسيا^{١٧} و بذلك أصبحت حركات المجتمع المدني اما تابعة لأحزاب سياسية، أو تسير في فلك الأنظمة،^{١٨} كما انه وبالرغم من توقيع اغلب الدول العربية على اتفاقيات حرية العمل الجمعي، إلا أننا نلاحظ الوسائل والطرق التي تستعمل لتضييق الخناق على حركات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية للجمعيات، فاغلب الدول تفرض رقابة شديدة على المساعدات التي تحصل عليها الجمعيات خاصة من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، فالاعتبار الأمني دائما هو الهاجس، ونحن لاننكر أبدا أن فكرة المجتمع المدني ليست بريئة، فقد تستعملها بعض القوى الكبرى كوسيلة غير مباشرة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول، و ما الدور الذي لعبته بعض حركات المجتمع المدني في كل من تونس ومصر لمحاولة تقويض الثورة إلا خير دليل على ذلك.

إلا أن ذلك لا يبرر البتة تقييد حرية العمل الجمعي، كما انه ومع العلم أن في دولنا العربية ليس هناك معايير تعتمد على الجدية في النشاط والعمل الجمعي والبرامج لتقديم المساعدات المادية من الدولة والجماعات المحلية، بل أن القرب و الولاء السياسي هو العامل الأساس في تقديم المساعدات مع العلم انه في فرنسا يحق للجمعيات ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها^{١٩} مما ينعكس إيجابا على المواطنين في خلق فرص عمل جديدة.

كما أننا لا يمكننا تغييب حقيقة أن حركات المجتمع المدني في العالم العربي لا تزال حديثة النشأة مقارنة بالدول الغربية وأن تجربتها في غمار الحياة السياسية لا تزال حديثة ومحدودة، كما أن العديد من

الجمعيات لا يزال يتصف بالحدودية بالمقارنة مع التزايد المذهل لعدد الجمعيات في السنوات الأخيرة، إلا هذا العدد لا يتناسب ونشاطها على المستويات المحلية، كما أن غالب الجمعيات أصبحت مجرد أرقام لدى وزارة الداخلية، وأصبحت تعمل على تضخيم الفواتير للحصول على دعم مالي أكبر، ما يمس أساسا بفكرة المجتمع المدني في جوهرها.

مما سبق يتضح الدور الفاعل الذي تلعبه حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة على المستويات المحلية، وذلك من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة باعتبارها الأقرب للمواطن و الأكثر دراية بمطالبه ومشاغله اليومية، فان شرعية وقبول وتجاوب الإدارة المحلية مع حركات المجتمع المدني فان ذلك يعزز من هيبة الدولة وقوتها ويزيدها شرعية.

الخاتمة:

يعتبر الدور الذي تلعبه حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة مركزيا ومحليا غاية في الأهمية، كون الشراكة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة تؤسس إلى إشراك المواطن البسيط في رسم معالم السياسة في الدولة محليا ومركزيا، والملاحظ أن الدول الأكثر ديمقراطية يكون الدور فعالا فيها لحركات المجتمع المدني، وهذا ما جعل مؤسسات الدولة غاية في القوة، لان ما تعجز الدولة المركزية عن تحقيقه يسعى قطاع المجتمع المدني إلى اتمامه، وهذا يساعد على تقوية مؤسسات الدولة، ويخلق مناخا من الشراكة بين مؤسسات الدولة وحركات المجتمع المدني، وما المشاكل التي تعيشها الدولة القطرية العربية إلا نتاج نظرة الريبة التي ينظر بها حركات المجتمع المدني في الدول العربية.

الهوامش والمراجع

¹ ايتسام قرقاع. دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة. 2011 ص. 46.

² نادية بونوة. دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة. 2010 ص. 25.

³ صالح زباني. تطور العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة (1962-1991). رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة. 2004 ص. 74.

⁴ نادية بونوة. المرجع السالف الذكر ص. 28.



^٥ صالح زباني. المرجع السالف الذكر ص. ٧٤.

^٦ نفس المرجع السالف الذكر ص. ٧٤.

^٧ نادبة بونوة. المرجع السالف الذكر ص. ٤١.

^٨ بوحنية قوي. الديمقراطية التشاركية كبرادبغم لتطوير الأداء البرلماني. ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول الموسوم - تطوير الأداء البرلماني في الدول المغاربية - المنعقد يومي ١٥-١٦ فيفري ٢٠١٢ بجامعة قاصدي مرياح ورقلة - من تنظيم مشروع مخبر " الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية في ظل الاصلاحات السياسية و الإدارية و مخبر" اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والقانوني في الجزائر" بالتعاون مع جمعية هانس صايدال الألمانية. ص ٠١.

^٩ نجيم مزيان. التواصل بين المجتمع المدني والبرلمان في بعض التجارب العالمية. تاريخ التصفح:

<http://www.almassae.press.ma/node/62972> ٢٠١٣/٠٩/١٧

^{١٠} حاروش نور الدين. تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني. ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول الموسوم - تطوير الأداء البرلماني في الدول المغاربية - المنعقد يومي ١٥-١٦ فيفري ٢٠١٢ بجامعة قاصدي مرياح ورقلة - من تنظيم مشروع مخبر " الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية و مخبر" إشكالية التحول السياسي والاقتصادي و القانوني في الجزائر" بالتعاون مع جمعية هانس صايدال الألمانية. ص. ١٢.

^{١١} علي الصاوي. التفاعل بين البرلمان والمجتمع المدني في التجارب المعاصرة. تاريخ التصفح :

٢٠١٣/٠٩/١٦

<http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDIQFjAA&url>

^{١٢} نجيم مزيان. المقاربة التشاركية في مجال التشريع. تاريخ التصفح : ٢٠١٣/٠٨/١٣:

http://droitmarocma.blogspot.com/2012/11/blog-post_83.html ص ٠١

^{١٣} نجيم مزيان. نفس المرجع السالف الذكر. ص ٠٢.

^{١٤} محمد عبد الله الشريف. دور المجتمع المدني في الرقابة على البرلمانات والمجالس التشريعية. مجلة الاقتصادية الالكترونية. العدد ١٠٢٠. ص. ٠١.

^{١٥} محمد عبد الله الشريف. نفس المرجع السالف الذكر. ص ٠٢.

^{١٦} عمرو هاشم ربيع وآخرون. نحو انتخابات حرة ونزيهة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. ٢٠١٢. ص ١٩٤.

^{١٧} حميد القستلي. المجتمع المدني وصناعة القرار المحلي : أي أفاق. تاريخ التصفح : ٢٠١٣/٠٩/١٩ :

<http://hespress.com/opinions/72905.html> ص ٠١ .

^{١٨} بوحنية قوي. المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية. مجلة المغرب الموحد . فيفري

٢٠١١. ص ٣٩

^{١٩} بوحنية قوي. الانتخابات البرلمانية الجزائرية ٢٠٠٧. مقارنة من خلال ميكانيزمات التنمية السياسية.

مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت-لبنان. ٢٠٠٩. ص ٣٤٠.

